

# الإطار المفاهيمي للتمويل

## تمهيد

يعتبر التمويل من أهم التحديات التي تواجه مختلف المؤسسات خلال مزاولتها لنشاطها، فهو أساس تنفيذ المشاريع، وكلما كانت المؤسسة تحتوي على مصادر تمويل وفيرة كلما كان بإمكانها الحصول على مشاريع الهامة التي يتطلب حجمها تمويلا كبيرا، وبإمكانها خلق صناعات في الوطن لم تكن موجودة من قبل. وبصفة عامة يجب أن يتلاءم التمويل مع أهداف المؤسسة الاقتصادية والظروف المحيطة بها، ومهارة العاملين فيها، إذ أن نوع التمويل يختلف من مؤسسة لأخرى حسب نوع الإنتاج و حجم المنشأة.

### أولاً: تعريف التمويل وأهميته.

#### أ- تعريف التمويل.

1- التمويل هو قيام المنشأة بإنتاج سلع أو خدمة معينة، يقتضي توفير استثمارات و آلات و معدات و شراء خامات، كذلك تعيين مديرين وعمال، و يقابل ذلك ضرورة توفير النقدية اللازمة من المصادر المختلفة للأموال اللازمة للحصول على استثمارات.

2- التمويل يعني التغطية المالية لأي مشروع أو عملية اقتصادية ومصادر التمويل الملائمة لها بأقل التكاليف وفي الوقت المناسب.

من التعريفين السابقين يمكننا استخلاص التعريف التالي:

" التمويل هو كيفية استخدام أو استعمال الأموال وطريقة إنفاقها و تسيير هذا الإنفاق، ومحاولة

ترشيده."

## ب- أهمية التمويل:

تأتي أهمية التمويل من الحاجة إلى الأموال، فتزداد أهمية وظيفة التمويل بزيادة الحاجة إلى التمويل و تنقص بنقصان الحاجة. ويرجع التمويل في أصله سواء كان عاما أو خاصا إلى الحاجة الاقتصادية للسلع والخدمات والحاجة إلى المبادلة تزداد أهمية التمويل و تنقص أهميته أيضا في المجتمع الذي لا يتسم بالمبادلة، بل يتم إشباع الحاجات الاقتصادية بواسطة الإنتاج المباشر، وبالاعتماد على استغلال العمل للموارد الاقتصادية ومع انخفاض أهمية المبادلة في هذه المجتمعات تنخفض أهمية توفر رأس المال المستخدم في الإنتاج، ولا شك أن تقسيم العمل و مبادلة الفائض الشخصي هما اللذان أكسب المال باعتباره وسيلة للتبادل أهمية خاصة وازدادت بالتالي أهمية التمويل.

نستخلص أن أهمية التمويل تظهر من خلال أهمية ضرورة توفر رأس المال اللازم للعمليات والأنشطة الإنتاجية والتسويقية...الخ، سواء أكانت هذه العمليات تتسم بطابع موسمي أو كانت تتسم بطابع إستراتيجي طويل الأمد، تتعلق بتواجد المنشأة الاقتصادية في ساحة المنافسة أو الصراع من أجل البقاء .

## ثانياً: خطوات التمويل الأساسية.

إن تنفيذ وظيفة التمويل يختلف من منشأة إلى أخرى وفقاً لاعتبارات كبيرة منها الحجم، طبيعة النشاط و البيئة وغيرها، وهذا يعني أنه من الصعوبة وضع خطوات موحدة ونموذجية لكل المنشآت لكن على الرغم من هذه الصعوبة، فإن الخطوات التالية يمكن أن تكون منطقية إلى حد بعيد:

1/ التعرف على الاحتياجات المالية للمؤسسة: لعل من أكثر أسباب فشل للمشروعات الاقتصادية شيوعاً هو تخطيط المشروع على أساس رأس المال الحالي الموجود لدى أصحاب المشروع، وهذا لا يعتبر سبباً في فشل المشروعات الاقتصادية فحسب بل يعتبر أيضاً أحد أشكال التمويل الخاطئ للمشروعات التي يقوم بها المؤسسون، ولهذا فإن على المنشأة أن تتعرف بشكل مستمر على الاحتياجات المالية في الفترة الحالية و الفترة المستقبلية القريبة منها و البعيدة، بعد ذلك يجب ترتب هذه الاحتياجات وفق أولويتها وأهميتها لكي يتم النظر فيما هو متوفر فيها، وهذا الأمر يتطلب من المخطط المالي أن يضع خطة مالية تتسم بالمرونة وإمكانية التغيير.

2/ تحديد حجم الأموال المطلوبة: بعد أن يتم التعرف على الاحتياجات المالية تبدأ عملية تحديد كمية الأموال لتغطية هذه الاحتياجات، وهذه الخطوة ليست سهلة، لأنه من الصعوبة تقدير كمية الأموال بشكل دقيق، فقد يتم تقديره دون المستوى أو أقل من المستوى المطلوب، ولهذا لا بد من تحديد حدين لتمويل أي صفقة أو من عملية هما الحد الأعلى والحد الأدنى، ومحاولة الالتزام بهذين الحدين بالاستناد إلى حساب تكلفة الأصول الرأسمالية وتحديد رأس المال العامل و النفقات الأخرى الضرورية.

3/ تحديد شكل التمويل المرغوب: قد تلجأ المنشأة إلى الاعتماد على القروض أو إلى إصدار بعض الأسهم أو السندات وعادة ما يتم تمويل الأنشطة الموسمية بقروض موسمية، وتجدر الإشارة إلى ضرورة عدم الإسراف في إصدار السندات أو الأسهم لأن ذلك يرتب التزامات معينة على المنشأة، وهذا حال القروض أيضاً، ولهذا تأتي ضرورة التناسب بين مدة التمويل وأسلوب التمويل.

4/ وضع برنامج للاحتياجات المالية: بعد أن يتم تحديد الاحتياجات و مقدارها و شكل التمويل فإنه من أحسن أن يتم وضع خطة أو جدول زمني من أجل تدفق هذه الأموال لكي لا تتكبد المنشأة تكاليف الأموال التي ستكون ضرورية في المرحلة الزمنية القادمة، وأثناء وضع الجدول الزمني لا بد من الأخذ بعين الاعتبار المدة التي يحتاجها الممول لكي يلبي طلبات التمويل المقدمة من قبل المنشأة.

5/ وضع و تطوير الخطة التمويلية: تتضمن الخطة التمويلية النشاطات التي ستنفق بها الأموال و العوائد المتوقعة منها، بالإضافة إلى الضمانات التي تساعد في الحصول على الأموال اللازمة وتجنب المشاكل المتعلقة بالسداد، وأن هذه الخطة تبين أيضا مقدار التدفقات الداخلة و الخارجة، الشيء الذي يطمئن المقرضين على منح أموالهم عندما يعلمون مواعيد استردادها.

6/ تنفيذ الخطة التمويلية والرقابة عليها و تمويلها: أن تنفيذ الخطة يتطلب أن يكون موضوعه بشكل جيد قابل للتطبيق كما يتطلب المتابعة المستمرة وتصحيح الانحرافات عن التنفيذ الخاطئ أو أسباب أخرى، ولا شك أن الخطة التمويلية يمكن أن تتقدم ، لهذا لا بد من العمل على تحديثها وتعديلها وفق المتطلبات لحديثة.